...ة ولايمكن تخيّل أحوالنا لو استمر الانفصال

التحلية أو للصناعة لأن الغاز هو الأمل الوحيد للتعامل مع القضية المائية باعتبار أن التحلية ستكون ممكنة ويمكن التعامل مع تكلفتها إذا استخدم الغاز وبالتالي كيف يمكن توصيل الغاز إلى الساحل الغربي أو الجنوبي ، أي البحر الأحمر والبحر العربي مع وجود مثل هذه البنية الأساسية، الناس سينتقلون أيضا لأن هناك الطريق والكثير من العوامل المشجعة والحكومة ليست مكتوفة الأيدي وهناك حراك في هذا الجانب ، تم البدء بانجاز الكثير من الطرق على مستوى المناطق الساحلية والآن في صدارة مهامنا في الفترة الحالية والقادمة يتم التركيز على كيفية استغلال الغاز للمتطلبات المحلية واهمها نقل الغاز أولا في شبكات الأنابيب حيث يتم اجراء الدراسات لهذا الموضوع على أن يتم نقل الغاز من صافر إلى معبر وإلى محافظة الحديدة وبعدها تعز وعدن وأبين ولحج وحضرموت ليغطى ساحل البحر الأحمر وساحل البحر العربي.

● هل يعني ذلك أن مشروع تصدير الغاز خارجيا لم يعد واردا؟

– أنا اتمنى أن لايتم التصدير خارجيا وأتمنى أن يتحقق الاستخدام المحلي للغاز رغم أن هذه الأمنية قد يحتج عليها البعض.

التخفيف من الفقر

● بالعودة إلى استراتيجية التخفيف من الفقر التي عرفنا إنها ستحل محل الخطة الخمسية وبعد مرور عام من تنفيذ هذه الاستراتيجية هل الأرقام والمؤشرات تشجع على هذه العملية؟

– الحقيقة إن مفهوم إستراتيجية التخفيف من الفقر هو نفس المفهوم للخطة التنموية لكن هناك بعض الجوانب التفصيلية المتعلقة بشبكة الضمان و الأمان الاجتماعي والتركيز على جوانب معينة في الجانب التعليمي والصحي في الوقت الذي تقوم خططنا التنموية في اليمن على هذه المجالات ولاعتبارات أننا لا نزال نخطط في الجوانب المرتبطة بالتنمية البشرية نتيجة لأحوالنا الاجتماعية والاقتصادية التي لم نصل بعد لمستوى النمو الذي نستطيع من خلاله التفكير بقضايا اكثر بعدا من القضايا المتصلة بالحياة اليومية للناس ومن هذه المنطلقات بدلاً من تشتيت الجهد في وثيقتين وثيقة الخطة الخمسية للتنمية ووثيقة أخرى نسيمها استراتيجية التخفيف من الفقر كل منها يتسم بعامل زمني معين فاستراتيجية التخفيف من الفقر ثلاث سنوات والخطة الخمسية خمس سنوات ولذلك سيتم دمج الوثيقتين في وثيقة واحدة لمدة خمس سنوات تكون هناك إمكانية لتحقيق إنجاز افضل.

شراكة فاعلة

● الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة في المجال التنموي كيف تنظرون إليها؟ وسؤال آخر يرتبط بالأول كيف تتعاطى الوزارة والقطاع الخاص مع التطورات الدولية في مجال الاقتصاد خاصة في ظل هجوم العولمة؟

– بالنسبة للسؤال الأول وهو الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع ككل، الشراكة تعني حالة وصلت إليها المجتمعات وهي انه من الصعب جدا على أي سلطة أن تتغاضى عن أفكار وتطلعات وقدرات المجتمعات المحلية سواء في شكلها المنظم أو في شكلها غير المنظم بشكل المبادرات الفردية التي تسمى القطاع الخاص وشكلها المنظم قطاعات المجتمع المدني من منظمات وغيرها، الذي حصل في المائة عام الماضية الانتقال من تجربة تنموية وهي التجربة التخطيطية إلى تجربة أخرى يمكن التعبير عنها اليوم وهي الشراكة كان هناك نوع من الهيمنة السلطوية على كل مجريات الحياة وتمثلت هذه المرحلة بالتخطيط الاشتراكي وكان هناك في النقيض أو في الجانب الآخر نوع من التجاهل الكلي للمتطلبات والاحتياجات الأساسية للشرائح المجتمعية الأخرى، عندما أعطيت فكرة التعامل الشمولي لسياسيات السوق في الجانب الآخر وما حصل من تحول في الجانبين أدى إلى أن هناك دوراً تقوم به الدولة بصفتها المنظمة ودورا آخر يقوم به المجتمع من خلال المبادرات الفردية للقطاع الخاص أو من خلال منظمات المجتمع المدني وسميت هذه الحالة حالة الشراكة القائمة على نوع من التوازن في الأدوار التي تقوم بها كل من الحكومة وهذه المنظمات والقطاع الخاص،و في تقديري إننا وصلنا في اليمن إلى الاحتياج إلى هذه النوع من الشراكة على اعتبار التجربة التي سلكناها على المستوى السياسي أو الفلسفي في السنوات الثلاثين الماضية وبالذات في الستينات والسبعينات والثمانينات حتى وصلنا إلى هذا المفهوم كحالة أدت إليها هذه المتغيرات.

تقييم دور القطاع الخاص

● فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال وهو تقييم دور القطاع الخاص فيجب أن نعرف بان القطاع الخاص يشغل ما يزيد عن ٩٠٪ من قوة العمل في البلاد وعندما نتحدث عن القطاع الخاص نتحدث عن المزارع نتحدث عن المصنع نتحدث عن صاحب الورشة الصغيرة نتحدث عن صاحب الشركة الكبيرة نتحدث عن المقاول عن الصيدلي وعن المستشفى الخاص.. فهذا هو القطاع الخاص وهو الآن يتحمل تشغيل ٩٠٪ من قوى العمل في بلادنا فإذا كانت قوى العمل تصل إلى حوالي ٥ ملايين شخص فإن الدولة بكل قطاعاتها بالكاد تشغل ما يقرب من مليون والبقية يعمل في القطاع الخاص ولذلك يجب أن لا نتجاهل القطاع الخاص ودوره في العمل التنموي والتشغيلي.

لكن السؤال الذي يمكن طرحه الآن هو كيف يمكن أن نفعل دور القطاع الخاص بشكل أفضل، وفي هذه الحالة أقول إن المسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص فالدولة من واجبها التعرف على مكامن الخلل في الإدارة وبالتالي علينا كحكومة أن نعمل باستمرار وهذه مسألة ليس فيها عيب للتعرف على مكامن الخلل في الإدارة أو في المنظومة القانونية التي تحكم عمل الإدارة وفي نفس الوقت يجب على القطاع الخاص أن يشعر بالثقة وعدم التخوف وطرح الأفكار التي تعين الدولة كمنظم وواضع للقوانين وأن يطرح بالفعل الأفكار ويحاول أن يدخل في شراكة ليس فقط في تحمل الأعباء التنموية التي يجب أن يتحملها بصفته كقطاع خاص معول عليه تحقيق النمو وفي نفس الوقت لا يقوم فقط بأداء رسالة إنما هي مهمته ويؤدي دوره بالشكل الذي أصبح عليه القطاع الخاص في الكثير من البلدان شريكا في التفكير لدى الحكومة من خلال مؤسساته الممثلة للقطاع الخاص مثل اتحاد الغرف التجارية الغرف الصناعية مجلس رجال الأعمال مثل هذه المنظمات هي التي تبلور رأي جامع وتؤدي إلى تمكين القطاع الخاص من تقديم النصح والأفكار والرؤى التي يرى أنها ستساعد على قيامه بمهامه ومهام الحكومة.

اليمن ومنظمة التجارة

● اليمن تسعى للإنظمام لمنظمة التجارة العالمية.. فهل سيؤثر ذلك على انتاجنا المحلي؟

– انضمامنا لمنظمة التجارة العالمية فيه الكثير من الإيجابيات لصالح اليمن لأن الانضمام لا يعني انك لن تتمكن من حماية إنتاجك المحلي هناك إمكانيات توفرها اتفاقية المنظمة للدول المنضمة إليها من خلال قوانين تشكل نوعاً من الحماية لانتاجها المحلي من الإغراق فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والزراعية المدعومة والواصلة من كثير من البلدان.

ثانيا هناك إمكانيات كثيرة جدا للقطاع الخاص تمكنه من الاستفادة منها عند انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية.

وثالثا هناك أيضا إمكانية لحصول اليمن على اتفاقيات تجارة بينية بينها وبين بعض الدول وبالذات الدول الصناعية الكبرى التي تشترط للدخول في الاتفاقيات التجارية الثنائية أن تكون عضوا في منظمة التجارة العالمية ولهذا فلا يوجد تخوف على الإطلاق ويجب أن لا يتولد أي تخوف لدى القطاع الخاص والقطاعات المختلفة بأن انضمام اليمن إلى المنظمة العالمية فيه سلبيات وأنا أقول :إن معظم ما سيتحقق إيجابيات ،وبالنسبة لبعض البيوت التجارية التي تتخوف من هذا الانضمام لكنه تخوف في غير محله لأن هناك الكثير من النظم التي تتضمنها منظومة عمل منظمة التجارة العالمية والتي تحقق للدول الاستفادة من فترات الإعفاءات المحددة فيها وأيضا هناك قواعد تتيح لانتاجها المنافسة وفي ذات الوقت حمايته من الإغراق ومن بعض أوجه الدعم التي تسيء إلى قواعد المنافسة السليمة.

● إلى أين وصلت المفاوضات ومتى تتوقعون الانضمام؟

– هناك لجنة خاصة في وزارة الصناعة والتجارة تتولى متابعة القضايا المرتبطة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويبدو لي أن الجدول الذي تضعه اللجنة لاستكمال علمية انضمام اليمن يصل ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات بمعنى انه قد يكون في خلال عام ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧م وبمستوى ابعد عام ٢٠٠٨م نكون قد أنجزنا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

المساعدات والمنح

● هناك من يرى أن اليمن لا يستفيد بشكل كبير من المساعدات والقروض التي تحصل عليها.. ما تقييمكم؟

– أولا بالنسبة لمسألة الاستفادة من المساعدات والمنح هي تقدم لقطاعات مختلفة والكثير من الدول والمنظمات المانحة تركز على التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي وهي المجالات المتحصلة بمتطلبات تحقيق استراتيجية التخفيف من الفقر ومشروعاتها، طبعا القدرة الاستيعابية ما من شك أن الدول تختلف بحسب نموها في مستوى قدراتها الاستيعابية، وهي القدرة على سرعة الاستيعاب وكان عندنا في السابق مشكلة وتغلبنا على بعض منها ولا يزال هناك بعض الإشكالية فيما يتعلق بتأخر تنفيذ بعض المشروعات وهو ناتج عن عدم القدرة الاستيعابية للنهوض بمتطلبات تنفيذ المشروع فعندما تتأخر في عمل دراسة مطلوبة مدة سنتين أو ثلاث هذه ناتجة أساسا عن القدرة الاستيعابية التي لا تتمكن من التعامل مع متطلبات إيجاد هذه الدراسة في الفترة الزمنية المطلوبة في خمسة أو ستة اشهر وهذا هو السبب الأساسي ولكن للمقارنة بسنوات ماضية أعتقد أننا نحقق تقدما افضل في كل سنة عن السنوات الماضية ولكن لا تزال هناك بعض المشكلات في هذا الجانب.

نضوب النفط

● توجد تحذيرات من تناقص المخزون النفطي.. ما هي البدائل التي تعدونها لذلك؟

– الثروة النفطية هي ثروة ناضبة ولهذا كل دول العالم ونحن منها معرضة أيضا للنضوب وحتى الدول الكبرى المنتجة ستنضب بمرور الزمن.

وبالفعل بدأ الإنتاج النفطي يتدنى في بعض الحقول وهناك حقول أخرى ستدخل في الإنتاج لكن هذا لا يعني التراخي ويجب الأعتراف بأن هذه ثروة ناضبة ويجب أن نحرك القطاعات الواعدة، قطاع السياحة قطاع الاصطياد السمكي قطاع الثروة الحيوانية وقطاع الزراعة عموما.

فهذه هي القطاعات الواعدة التي لا تنضب لأن السياحة مسألة بالإمكان أن تستمر ولا تنضب إلا إذا لدينا مشكلات أمنية وبالتالي فالمحافظة على الأمن وسمعة اليمن خارجيا والحفاظ على التعامل مع السياحة كمنطلق ثقافي عند أبناء المجتمع عندها سيكون ذلك موراد لا ينضب.

إصلاحات اقتصادية

● ما الجديد فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية؟

– بالنسبة لقضية الإصلاحات السعرية هي إصلاحات اقتصادية في مفهومها الأول وعندما نتحدث عن الإصحاحات السعرية في إطار الإصلاحات الاقتصادية يجب أن نقول وبصراحة إن هناك اختلالات اقتصادية كبيرة تحدثها التشوهات السعرية القائمة فمثلا نستورد حاليا اكثر من مليارى لتر ديزل من الخارج واستهلاكنا في حدود ثلاثة مليارات لتر في السنة ومانستورده ندفع قيمة اللتر الواحد ٥٠ ريالاً ونبيع اللتر بـ ١٧ ريالا ونستورد بشكل متزايد لأن الاستهلاك زاد وإنتاجنا من الديزل لا يغطي استهلاكنا هذه مشكلة كبيرة نعاني منها للدفع من خزينة الدولة وكنا نستهلك أقل من نصف الكمية في عام ٩٨م والآن نستهلك الضعف هل حصل التقدم المصاحب لذلك نتيجة الفارق السعري هو السبب والاتجاه نحو رفع سعر الديزل حتى يتواءم مع ما تدفعه الدولة.

علاقات التعاون

● كيف تقيمون علاقات التعاون القائمة مع دول الخليج والاتحاد الأوروبي وأمريكا؟

– علاقات التعاون القائمة بين اليمن وجيرانها المباشرين أو علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية الشقيقة هي علاقات متميزة ومستمرة في كافة الجوانب وبالذات في الجوانب الاقتصادية والتجارية فحركة التبادل التجاري بين اليمن والسعودية تمت خلال الأربع السنوات الماضية بنسبة تصل سنويا إلى ٣٠٪ وحجم التبادل التجاري ارتفع بشكل كثيراً خلال السنتين الماضية فاليمن تستورد كثيراً من متطلباتها الاستهلاكية والتنموية من المملكة العربية السعودية ونشعر بالفعل بان علمية زيادة التبادل التجاري ستؤدي إلى ترسيخ وتشجيع علاقات التعاون والعلاقات السياسية المتميزة ولا شك أنها ستولد إحساساً لدينا ولدى الإخوان في المملكة العربية السعودية بأهمية إيجاد علاقة اقتصادية قوية تضمنها المصالح التي ستؤدي إلى توسيع سوق المنتجات السعودية في اليمن وهذه مسألة يجب أن لا نضيق منها بل بالعكس اليمن يجب أن تكون عمقاً للسوق السعودي والسعودية يجب أن تكون عمقاً للسوق اليمني وبالتالي نوجد حالة من الشراكة والاعتراف بأهمية كل دولة للأخرى.

وبالنسبة لعلاقاتنا مع بقية دول الخليج هناك علاقة اقتصادية وتجارية جيدة ولكن العلاقات الاقتصادية التكاملية للأسف الشديد لم تتحقق كما يجب في دول المنطقة سواء بيننا وبين الدول الخليجية وبين الدول العربية عموما ونتمنى أن تكون هناك علاقات تكاملية لا تقوم فقط على مجرد الوجدان والشعور بأننا اخوة ولكن يجب أن تقوم على أساس المصالح التي ستتعزز عندما تتضح المفاهيم لأن الكثير من الرؤى ما تزال محجوبة نتيجة للفكر السياسي، وعندما تتضح الرؤية ويتضح الفكر الاقتصادي والمنفعة هي أساس التعامل كما حصل في مناطق عديدة من العالم فأوروبا تتكلم ٢٥ لغة لخمس وعشرين دولة بقوميات وأعراق مختلفة وتاريخ مختلف وصراعات مريرة إلا أن الرؤى الاقتصادية ورؤى المنفعة جمعتها وبالتالي يمكن أن تقودنا هذه الرؤى إلى تحقيق نوع من التكامل أكثر من أوروبا إلى جانب المنفعة جانب الوجدان وجانب الإخاء فسيتحقق تكامل وتعاون اكثر.

بالنسبة للاتحاد الأوربي علاقاتنا تحسنت في السنوات الأخيرة مع التكتلات الاقتصادية العالمية نتيجة للسياسة الخارجية المتزنة لليمن والتي تبناها قخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح منذ بداية توليه زمام السلطة حيث كانت السياسة الخارجية ولاتزال هي صمام أمان لليمن لأننا نعتمد بشكل كبير على الخارج سواء في مدخلاتنا الاقتصادية أو في تعاملاتنا الأخرى وبالتالي السياسة الحكيمة الخارجية لليمن جعلت أيضا لعلاقاتنا التنموية والاقتصادية قاعدة جيدة تحسنت خلال السنوات الماضية، وبالنسبة لعلاقاتنا مع بقية دول العالم هي أيضا في نفس المستوى نستفيد ونفيد وأصبحت العلاقات العالمية الآن متشابكة في المصالح والالتزامات، والتزامات اليمن بالتعامل مع قضايا الإرهاب وتحسين المستوى الأمني فيها هذه كلها من المسائل المهمة التي ساندت السياسة الخارجية في تحقيق الأهداف.

الغاز أملنا الوحيد للتعامل مع المشكلة المائية وأتمنى عدم تصديره للخارج

القطاع الخاص يشغل ٩٠٪ من قوة العمل في اليمن

سيتم دمج الخطة الخمسية للتنمية مع استراتيجية التخفيف من الفقر

■ . الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني هي الأسس الحقيقية التي تستند إليها الديمقراطية

لقد قامت الجمهورية اليمنية منذ بزوغ فجر ميلادها العظيم مقترنة ومحصنة بالديمقراطية كرديف للوحدة وخيار لا بديل له ولا رجعة عنه.

علي عبدالله صالح

السبت ٣ ربيع آخر ١٤٢٥هـ
الموافق ٢٢ مايو ٢٠٠٤م
العدد (١٤٤٣٧)